

شركة زافير للتجارة العامة
شركة الشخص الواحد (ش.س.و)
دولة الكويت
البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

الصفحة

2 - 1

3

4

5

6

21 - 7

المحتويات

نقرير مراقب الحسابات المستقل

بيان المركز المالي

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

بيان التغيرات في حقوق الملكية

بيان التدفقات النقدية

إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السيد صاحب الشركة
شركة زافير للتجارة العامة
شركة الشخص الواحد (ش.ش.و)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة زافير للتجارة العامة - ش.ش.و. ("الشركة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021 وكل من بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص حول السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبّر بصورة عادلة من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2021، وعن أدانها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير التدقيقية الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية". ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للمطالبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت ، وقد قمنا بالوفاء بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المطالبات. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراه الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ. عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح ، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبية ما لم تعترض الإدارة تصفية الشركة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تتمثل مسؤولية المكلفين بالحوكمة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية كل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً للمعايير التدقيقية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية. كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير التدقيقية الدولية، اخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا.

- إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعذر أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة لظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستثمارية المحاسبية والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستثمارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا ان نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقب الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستثمارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبّر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحكومة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهيرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن الشركة تحفظ بصفتها محاسبة منتظمة وان البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائرته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد تأسيس الشركة. وأنه قد أجري الجرد وفقاً قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية، حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائرته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها أو لعقد تأسيس الشركة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط الشركة أو في مركزها المالي.

علي سليمان الفنيم
سجل مراقب الحسابات رقم 81 فئة "أ" - الكويت
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
محكم معتمد لدى وزارة العدل
حارس قضائي لدى المحكمة الكلية
خبير في سجل هيئة أسواق المال

الفنيم - محاسبون قانونيون
Al Ghunaim Certified Accountants

الكويت في 01 يونيو 2022

علي سليمان الفنيم
مراقب حسابات رقم 81
فئة أ

شركة زافير للتجارة العامة
شركة الشخص الواحد (ش.ش.و)
دولة الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021

	2020	2021	
	ايضاح	دinar كويتي	دinar كويتي
			الموجودات
			موجودات غير متداولة
	536	388	4
	536	388	ممتلكات ومعدات
			موجودات متداولة
	1,656	1,881	5
	2,607	3,242	6
	496	551	7
	4,759	5,674	نقد وارصدة لدى البنوك
	5,295	6,062	إجمالي الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
	1,000	1,000	8
	500	500	9
	1,500	1,500	إجمالي حقوق الملكية
			مطلوبات غير متداولة
			مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
	1,692	1,957	
			مطلوبات متداولة
			دالنون وارصدة دالنة أخرى
	2,103	2,605	10
	3,795	4,562	إجمالي المطلوبات
	5,295	6,062	إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

صاحب الشركة



شركة زافير للتجارة العامة
شركة الشخص الواحد (ش.ش.و)
دولة الكويت

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

	2020	2021	
	دينار كويتي	إضاح دينار كويتي	
	41,263	64,214	الإيرادات
	<u>(23,539)</u>	<u>(43,514)</u>	يخصم بتكلفة الإيرادات
	<u>17,724</u>	<u>20,700</u>	مجمل الربح
	(11,511)	(11,887)	مصاريف إدارية وعمومية
	<u>(148)</u>	<u>(148)</u>	إستهلاك ممتلكات ومعدات
	<u>(1,528)</u>	<u>(1,824)</u>	مخصص نهاية خدمة والأجزاء
	<u>(13,187)</u>	<u>(13,859)</u>	مجموع المصاريف والأعباء الأخرى
	<u>4,537</u>	<u>6,841</u>	صافي ربح السنة
	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
	<u>4,537</u>	<u>6,841</u>	اجمالي الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.



شركة زافير للتجارة العامة
شركة الشخص الواحد (ش.ش.و)
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

حساب						
رأس المال	احتياطي مرحلة	أرباح إجباري	أرباح إجباري	جارى صاحب الشركة	المجموع	
دينار كويتى	دينار كويتى	دينار كويتى	دينار كويتى	دينار كويتى	دينار كويتى	
1,500	-	-	500	1,000		الرصيد في 31 ديسمبر 2019
						إجمالي الدخل الشامل للسنة
4,537	-	4,537	-	-		توزيعات أرباح
-	4,537	(4,537)	-	-		صافي التغير في حساب جاري صاحب الشركة
(4,537)	(4,537)	-	-	-		الرصيد في 31 ديسمبر 2020
1,500	-	-	500	1,000		إجمالي الدخل الشامل للسنة
6,841	-	6,841	-	-		توزيعات أرباح
-	6,841	(6,841)	-	-		صافي التغير في حساب جاري صاحب الشركة
(6,841)	(6,841)	-	-	-		الرصيد في 31 ديسمبر 2021
1,500	-	-	500	1,000		

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.



شركة زافير للتجارة العامة
شركة الشخص الواحد (ش.ش.و.)
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

	2020	2021	
	إيصال دينار كويتي	دينار كويتي	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
	4,537	6,841	صافي ربح السنة
تعديلات لـ :			
148	148		استهلاك الممتلكات والمعدات
1,528	1,824		مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
6,213	8,813		أرباح العمليات قبل التغير في رأس المال العامل
التغير في رأس المال العامل			
263	(635)		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(247)	(225)		مخزون
(1,015)	502		دالنون وأرصدة دائنة أخرى
(1,154)	(1,559)		المدفوع من مكافأة نهاية الخدمة والأجزاء
4,060	6,896		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
(4,537)	(6,841)		صافي التغير في حساب جاري صاحب الشركة
(4,537)	(6,841)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(477)	55		صافي الزيادة في نقد وأرصدة لدى البنوك
973	496		نقد وأرصدة لدى البنوك في بداية السنة
496	551	7	نقد وأرصدة لدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.



شركة زافير للتجارة العامة
شركة الشخص الواحد (ش.ش.و)
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

1. التأسيس والنشاط

تأسست شركة زافير للتجارة العامة - (ش.ش.و) في دولة الكويت بموجب عقد التأسيس المؤقّت لدى كاتب العدل برقم 7603 بتاريخ 20 ديسمبر 2017، تم قيد الشركة بالسجل التجاري بتاريخ 20 ديسمبر 2017 تحت رقم 383653.

إن الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي : مكتب تجارة عام، يقع مقر الشركة الرئيسي في منطقة جليب الشيوخ - قطعة 001 - مبنى فيصل بندر الديوش- الدور 02 - دولة الكويت.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 من قبل صاحب الشركة بتاريخ 1 يونيو 2022.

2. أساس الإعداد

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس القياس

يتم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

2-1. التغيرات في السياسات المحاسبية الهامة والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق التعديلات على المعايير الحالية ذات الصلة بالشركة والتي تسري اعتباراً من 1 يناير 2021 ولكن لم ينبع عنها أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للشركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38 : توضيح الطرق المقبولة لاستهلاك والإطفاء توضح التعديلات أساس معيار المحاسبة الدولي 16 عقار وألات ومعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 الموجودات غير الملموسة الذي يشير إلى أن الإيرادات تعكس نمط المزايا الاقتصادية الناتجة من تشغيل الأعمال (التي يمثل الأصل جزءاً منها) بدلاً من المزايا الاقتصادية المستهلكة من خلال استخدام الأصل، نتيجة لذلك ، لا يمكن استخدام طريقة تعتمد على الإيرادات لاستهلاك العقار والآلات والمعدات ولا يجوز استخدامها إلا في ظروف محددة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة، وتسري التعديلات في المستقبل وليس لها أي تأثير على الشركة في ضوء عدم استخدام الشركة لطريقة تعتمد على الإيرادات في استهلاك موجوداتها غير المتداولة .

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات

عقود الخدمات

يوضح التعديل أن عقد الخدمات الذي يتضمن انتساباً يمكن أن يمثل سيطرة مستمرة على أصل مالي. ويجب على الشركة تقييم طبيعة الأنتساب والترتيب مقابل الإرشادات المتعلقة بالسيطرة المستمرة الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 7 لغرض تقييم ما إذا كانت الإفصاحات مطلوبة أم لا . كما يجب تقييم عقود الخدمات لتحديد تلك العقود التي تشكل سيطرة مستمرة على أن يتم ذلك باثر رجعي. على الرغم من ذلك، فلا توجد ضرورة لعرض الإفصاحات المطلوبة لأية فترة تبدأ قبل الفترة السنوية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق التعديلات لأول مرة.

معيار المحاسبة الدولـ 1 - مبادرة الإفصاح (تعديلـات)

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1- المتطلبات الحالية لمعيار المحاسبة الدولـ 1- دون إدخـال أي تغييرات جوهـرـية عليها.
توضح التعديلات ما يلي:

* متطلبات التأثير المادي من معيار المحاسبة الدولي 1 .

* يجوز الفصل بين البنود المحددة في بيان الدخل الشامل وبين المركز المالي.

تنتمي الشركات بالمرونة في الترتيب عند عرض الإفصاحات حول البيانات المالية.

يجب عرض الحصة في الإيرادات الشاملة الأخرى للشركات الزميلة وشركات المحاسبة المحاسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية بصورة مجمعة في بند فردي واحد، وتوزيعها بين هذه البنود التي سوف – أو لن – يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل.

فضلاً عن ذلك، توضح التعديلات المتطلبات التي تسري عند عرض بنود الإجمالي الفرعي الإضافية في بيان المركز المالي وبينما الدخل الشامل، ليس لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

معايير صادرة ويسارية

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 : الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9- الأدوات المالية في يوليو 2014 ويسري لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات التحقق والقياس للموجودات المالية والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع الموجودات غير المالية . يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس . إن تطبيق هذا المعيار له تأثير على تصنـيف وقياس الموجودات المالية للشركة ولكن ليس من المتوقع أن يكون له تأثيراً جوهـرـياً على تصنـيف وقياس المطلوبات المالية. حددت الشركة إن تطبيق هذا المعيار ليس له أي اثر مادي على البيانات المالية للشركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: إيرادات من عقود مع عملاء

تم اصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014 والذي يطرح نموذجاً مكوناً من خمس خطوات سوف يتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة عن العقد مع عملاء. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتحقق الإيرادات بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل نقل بضائع أو تقديم خدمات للعميل.

يحل معيار الإيرادات الجديد محل كافة متطلبات تحقق الإيرادات الحالية بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية. ويلزـم إما التطبيق الكامل أو المعدل باثر رجعي لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. ويسمـح بالتطبيق المبكر للمعيار. طبقت الشركة المعيار الجديد اعتباراً من تاريخ السريان المطلوب وحددت الشركة انه ليس له تأثير مادي على البيانات المالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير

تم اصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 16 في يناير 2016 ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 17 عقود التأجير وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4 تحديد ما إذا كان الترتيب يتضمن عقد تأجير، ولجنة التفسيرات الدائمة 15 - عقود التأجير التشغيلي - الحواجز، ولجنة التفسيرات الدائمة 27 - تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن شكلاً قانونياً لعقد التأجير. يحدد هذا المعيار الدولي للتقارير المالية 16 مبادئ التحقق والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير، ويتطبق من المستأجر المحاسبة عن كافة عقود التأجير وفقاً للمودع الموارنة الفردي المتبع مع عقود التأجير التمويلي ضمن معيار المحاسبة الدولي 17. يتضمن المعيار إغاءات اثنين بالنسبة للتحقق للمستأجر. عقود تأجير الموجودات "منخفضة القيمة" (مثل الحواسب الشخصية) وعقود التأجير قصير الأجل (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها وتسجيل أصل يمثل الأصل المرتبط بحق استخدام خلال فترة التأجير (الأصل المرتبط بحق الاستخدام). كما يجب على المستأجر تسجيل مصروفات الفوائد على التزام التأجير بصورة مستقلة بالإضافة إلى مصروفات الاستهلاك المتعلقة بالأصل المرتبط بحق الاستخدام.

وتتطابق من المستأجر أيضاً إعادة قياس التزام التأجير عند وقوع أحداث معينة (مثل: التغير في مدة الإيجار، أو التغير في مدفوّعات التأجير المستقبلية الناتج من المؤشرات أو النسبة المستخدمة لتحديد هذه المدفوّعات). وبشكل عام، يقوم المستأجر بتسجيل القيمة الناتجة من إعادة قياس التزام التأجير كتعديل على الأصل المرتبط بحق الاستخدام.

إن طريقة محاسبة المؤجر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 لا تختلف بصورة جوهرية عن طريقة المحاسبة الحالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي 17 ، حيث يستمر المؤجر في تصنيف كافة عقود التأجير باستخدام نفس مبدأ التصنيف الموضح في معيار المحاسبة الدولي 17 كما يميز بين نوعين من عقود التأجير: عقود التأجير التشغيلي والتمويلي.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 من المؤجر والمستأجر عرض المزيد من الإفصاحات بما يتجاوز متطلبات معيار المحاسبة الدولي 17.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 16 لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. ويسمح بالتطبيق المبكر شريطة أن تطبق المنشأة أولاً المعيار الدولي للتقارير المالية 15. لا تتوقع الشركة القيام بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية 16. وتقوم حالياً بتقدير التأثير الناتج.

معايير المحاسبة الدولي 7 مبادرة الإفصاح - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7

تشكل التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية جزءاً من مبادرة الإفصاح الخاصة الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتطابق من المنشأة عرض إفصاحات تتبع لمستخدمي البيانات المالية تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة من أنشطة التمويل بما في ذلك كل من تغيرات الناتجة من التدفقات غير النقدية. عند التطبيق المبكر للتعديلات ، لا يجب على المنشآت تقديم معلومات مقارنة لفترات السابقة. تسرى هذه التعديلات لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017 مع السماح بالتطبيق المبكر. وسيؤدي تطبيق التعديلات إلى عرض إفصاحات إضافية من قبل الشركة. وتقوم الشركة حالياً بتقدير أثره.

ملخص السياسات المحاسبية الهامة

تحقق الإيرادات

تحتفق الإيرادات إلى الحد الذي يكون معه تتفق المنافع الاقتصادية المستقبلية للشركة أمراً محتملاً ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة منها بعض النظر عن موعد السداد. يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق أخذنا في الاعتبار شروط السداد المحددة بموجب عقد مع استبعاد الخصومات والتخفيفات. تقوم الشركة بتقدير ترتيبات إيراداتها مقابل معايير معينة لتحديد ما إذا كانت تعمل بصورة أساسية عن نفسها أو كوكيل. وانتهت الشركة إلى أنها تعمل على أنها شركة أساسية تعمل عن نفسها في جميع ترتيبات الإيرادات ولديها نطاق تسعير. وتعرض أيضاً لمخاطر البضاعة ومخاطر الائتمان. يجب أيضاً الوفاء بمعايير التحقق التالية قبل تحقق الإيرادات.

- تتحقق الإيرادات من بيع البضاعة عندما تنتقل المخاطر والمزايا الهامة للملكية إلى المشتري.
- يتم تحويل هذه المخاطر والمزايا بصورة عامة إلى المشتري عند التسليم وعند انتقال سند الملكية.



عقارات وألات ومعدات

يدرج العقار والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المترافق وأي انخفاض في القيمة. يحسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت لكافة بنود العقار والآلات والمعدات. تستند معدلات الاستهلاك إلى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها.

يتم تسجيل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة. وعند الإنجاز تحويل تلك الأعمال إلى فئة العقار والآلات والمعدات ذات الصلة. يتم مراجعة القيمة المدرجة بالدفاتر للعقار والآلات والمعدات لغرض تحديد انخفاض القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة المدرجة بالدفاتر لا يمكن استردادها. فإذا ما ظهرت مثل تلك المؤشرات وعندما تتجاوز القيمة المدرجة بالدفاتر المبلغ المقدر الممكن استرداده، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها الممكن استردادها التي تمثل القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع وقيمتها أثناء الاستخدام، أيهما أعلى.

يتم رسملة المصروفات المتکيدة لاستبدال جزء من أحد بنود العقار وألات والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بصورة منفصلة ويتم شطب القيمة المدرجة بالدفاتر للجزء المستبدل. ويتم رسملة المصروفات اللاحقة الأخرى فقط عندما تتحقق زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية لبند العقار والآلات والمعدات المتعلقة بها. وتدرج كافة المصروفات الأخرى في بيان الدخل الشامل كمصروفات عند تكبدها.

إن بند العقار والآلات والمعدات وأي جزء جوهري مسجل مبدئياً يتم عدم تحقيقه عند البيع أو عند عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو بيعه. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم تحقيق الأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للأصل) في بيان الدخل الشامل عند عدم تحقيق الأصل.

يتم مراجعة القيمة التخريبية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها على أساس مستقبلي ، إن كان ذلك ملائماً.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل تقارير مالية بإجراء مراجعة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلًا ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي لأصل ما، تقوم الشركة بتقدير المبالغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الذي من الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى، ويتم تحديد المبلغ الممكن استرداده لكل أصل على حدة إلا إذا كان الأصل لا يتوجه تدفقات نقية مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الناتجة من الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل أو وحدة إنتاج النقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استردادها له أو لوحدة إنتاج النقد.

عند تقدير القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المدققة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريب يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة إنتاج النقد. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع ، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم أو أسعار الأسهم المعلنة للشركات التابعة أو الشركات الزميلة المتداولة علناً أو مؤشرات القيمة العادلة المتاحة للأخرى.

يتم اجراء تقييم بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، تقوم الشركة بتقييم المبلغ الممكن استرداده للأصل أو لوحدة إنتاج النقد. يتم تسجيل عكس خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. إن مبلغ العكس محدود بحيث لا تتجاوز القيمة المدرجة بالفاتورة للموجودات قيمتها الممكن استردادها أو القيمة المدرجة بالفاتورة التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك، إذا لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. ويتم قيد هذا العكس في بيان الدخل الشامل.

3. الأدوات المالية

الموجودات المالية

التحقق المبدئي والقياس

يتم تصنيف الموجودات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 كـ "موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "قرض و مدینون" أو "استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق" أو "موجودات مالية متاحة للبيع" حسبما هو ملائم. تحدد الشركة تصنيف موجوداتها المالية عند التحقق المبدئي.

يتم تحقق كافة الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المتعلقة بحيازة أصل مالي.

أن مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن إطار زمني محدد وفقاً للوائح أو الأعراف السائدة في السوق ("المتاجرة بالطريقة الاعتيادية") ، تدرج بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الأصل.

تضمن الموجودات المالية للشركة المدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى والمبلغ المستحق من طرف ذي علاقة والأرصدة لدى البنوك والقروض.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها كما يلى:

مدینون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى

يدرج المدينون التجاريون والأرصدة المدينة الأخرى بمبلغ الفاتورة الأصلية ناقصاً مخصص لقاء أي مبالغ لا يمكن تحصيلها يتم تحديد الدين المشكوك في تحصيلها عندما يعد تحصيل المبلغ بالكامل أمراً غير محتمل. تشطب الديون المعودة عند تكبدها.

عدم التحقق

لا يتم تحقق أصل مالي (أو جزء من أصل مالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة أو ما ينطبق عليه) عندما:

1- تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو

2- تقوم الشركة بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بحسب ترتيب "القبض والدفع"؛ وإنما (أ) أن تقوم الشركة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لا تقوم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكلفة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيرة على الأصل.

شركة زافير للتجارة العامة
شركة الشخص الواحد (ش.ش.و)
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

عندما تقوم الشركة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تقوم بالدخول في ترتيب "القبض والدفع"، تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك الاحتفاظ. عندما لا تقوم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولم تفقد السيطرة على الأصل، تستمر الشركة في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمرار الشركة في السيطرة على الأصل. في هذه الحالة، تقوم الشركة أيضاً بتسجيل الالتزام ذي الصلة. ويتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها الشركة.

يتم قياس استمرار السيطرة التي تأخذ صورة ضمان على الأصل المحول بالقيمة الأصلية المدرجة بالدفاتر للأصل أو الحد الأقصى لمبلغ المقابل المطلوب من الشركة سداده أينما أفل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة بإجراء تقييم في تاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن أصلاً مالياً محدداً أو مجموعة من الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية منخفضة في قيمتها فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل ("حدث خسارة" متکبدة) وأن يكون لحدث (أو أحداث) الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية يمكن تقديره بصورة موثوقة منه.

المطلوبات المالية

التحقق المبدئي والقياس

يتم تصنيف المطلوبات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 كـ "مطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "قروض وسلف". وفقاً لما هو ملائم، تحدد الشركة تصنيف المطلوبات المالية عند التتحقق المبدئي. تدرج كافة المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، زانداً تكاليف المعاملة المتعلقة بها مباشرة في حالة القروض والسلف. تتضمن المطلوبات المالية للشركة دانتي تمويل إسلامي والدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى والمبالغ المستحقة إلى أطراف ذات علاقة.

القياس اللاحق

يستند قياس المطلوبات المالية إلى تصنفيتها كما يلي:

دالنو تمويل إسلامي

تمثل أرصدة التمويل الإسلامي الدائنة مبالغ مستحقة على أساس القسوة المؤجلة وتدرج بمجمل مبلغ الالتزام، بالصافي بعد الأرباح المستحقة المؤجلة. تدرج الأرباح المستحقة على أساس توزيع نسبي زمني مع مراعاة معدل الربح المتعلق بها والرصيد القائم.



دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى

يتم قيد المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء بضائع أو خدمات تم تسليمها، سواء صدرت بها فواتير من قبل المورد أو لم تصدر.

عدم التحقق

يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس المعرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو تعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيم المدرجة بالدفاتر ذات الصلة في بيان الدخل الشامل.

مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي عندما يكون للشركة حق قانوني يلزم بمقاصة المبالغ المحققة وتنتهي الشركة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي.

قياس القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة بأنها السعر المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في ظل غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون بإمكان الشركة الوصول على السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسجيل الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لتحقيق مصالحهم الاقتصادية المثلث.

يراعي قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي قدرة المشاركين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل باعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه على مشارك آخر في السوق سوف يستخدم الأصل باعلى وأفضل مستوى له.

تستخدم الشركة أساليب تقييم ملائمة للظروف ويتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تعظيم الاعتماد على المدخلات الملحوظة ذات الصلة والحد من الاعتماد على المدخلات غير الملحوظة.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم الشركة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها الوافدين. إن استحقاق هذه المكافأة يستند عادة إلى راتب الموظف النهائي وطول مدة خدمة الموظف وإلى إتمام فترة خدمة معينة كحد أدنى. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت يتم تسجيلها كمصاروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

وبالنسبة للموظفين الكويتيين، فإن الشركة تقديم اشتراكات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تحتسب كنسبة مئوية من رواتب الموظفين. إن التزامات الشركة محددة بهذه الاشتراكات التي يتم قيدها كمصاروفات عند استحقاقها.

مخصصات

تقيد المخصصات عندما يكون لدى الشركة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج عن حدث وقع من قبل، ويكون من المحتمل أن يتطلب ذلك تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى خارج الشركة لنسوية الالتزام، ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوقة منها. عندما تتوقع الشركة استرداد جزء من المخصص أو المخصص بالكامل، على سبيل المثال المصاروفات المتعلقة بآلية مخصصات في بيان الدخل الشامل بالصافي بعد أي استرداد.

مطلوبات طارئة

لا يتم تسجيل المطلوبات الطارئة في بيان المركز المالي، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق موارد تتضمن منافع اقتصادية إلى خارج الشركة أمراً مستبعداً.

الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية للشركة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصاروفات وال موجودات والمطلوبات والافتراضات المرفقة والإفصاح عن المطلوبات الطارئة. إن عدم التأكد من الافتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلات مادياً على القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في فترات مستقبلية.

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للشركة قامت الإدارة بإصدار الأحكام التالية والتي لها التأثير الأكثر جوهرياً على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

الأعمار الإنتاجية للعقارات والآلات والمعدات وال الموجودات غير الملموسة

تحدد إدارة الشركة الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات والآلات والمعدات وال الموجودات غير الملموسة لغرض احتساب الاستهلاك والإطفاء على التوالي. يتحدد هذا التقدير بعد احتساب الاستخدام المتوقع للأصل أو التلف والتآكل نتيجة الاستعمال. تراجع الإدارة القيم التخريبية والأعمار الإنتاجية سنويًا ويتم تعديل مصاروفات الاستهلاك والإطفاء المستقبلية عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عند التقديرات السابقة.

شركة زافير للتجارة العامة
شركة الشخص الواحد (ش.ش.و)
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

انخفاض قيمة العقار والألات والموجودات غير الملموسة

يتم مراجعة القيمة المدرجة بالدفاتر لموجودات الشركة في تاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر أو دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة أو عند الحاجة إلى إجراء الاختبار السنوي للانخفاض في قيمة الأصل. في حالة ظهور هذا المؤشر أو الدليل، يتم تقدير القيمة الممكن استردادها للأصل وتقيد خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل الشامل عندما تتجاوز القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل قيمته الممكن استردادها.

تتضمن العوامل التي تعد هامة والتي قد تستلزم إجراء مراجعة انخفاض القيمة ما يلي:

- انخفاض كبير في القيمة السوقية والذي يمكن توقعه مع مرور الزمن أو الاستخدام العادي.
 - التغيرات الهامة في التكنولوجيا والبيانات التنظيمية.
 - دليل من التقارير الداخلية والذي يشير إلى أن الأداء الاقتصادي للأصل أسوأ أو سيكون أسوأ من المتوقع.
- انخفاض قيمة المدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى.

يتم تقديم المبالغ الممكن تحصيله من الأرصدة المدينة عندما يعد تحصيل المبلغ بالكامل أمراً غير محتمل. وبالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهرية بصورة فردية، يتم هذا التقدير على أساس إفرادي. بينما يتم على أساس مجمع تقييم كل مبلغ من المبالغ غير الجوهرية بصورة فردية والتي مر تاريخ استحقاقها دون تحصيلها ويتم احتساب مخصص لها حسب طول فترة التأخير استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.



شركة زافير للتجارة العامة
شركة الشخص الواحد (ش.ش.و)
دولة الكويت
بيانات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

4. ممتلكات ومعدات

الإجمالي	معدات وديكور	الآلات	التكلفة:
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	في 31 ديسمبر 2020
980	230	750	في 31 ديسمبر 2021
980	230	750	في 31 ديسمبر 2021

الاستهلاك المترافق :

444	105	339	في 31 ديسمبر 2020
148	35	113	استهلاك السنة
592	140	452	في 31 ديسمبر 2021
			صافي القيمة الدفترية :
536	125	411	في 31 ديسمبر 2020
388	90	298	في 31 ديسمبر 2021

5. مخزون

2020	2021	بضاعة
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,656	1,881	
1,656	1,881	

6. مدينون وارصدة مدينة أخرى

2020	2021	مدينون تجاريون
دينار كويتي	دينار كويتي	مصرفات مدفوعة مقدما
1,725	2,184	تأمينات مستردة
782	958	
100	100	
2,607	3,242	

لا يعتبر أن هناك انخفاض دائم لأرصدة الذمم التجارية المدينة التي تأخر سدادها لأقل من ثلاثة أشهر.

2020	2021	أعمار الديون
دينار كويتي	دينار كويتي	
362	459	أقل من 3 شهور
725	917	من 3 شهور إلى 6 شهور
638	808	أكثر من 6 شهور
1,725	2,184	



عند تحديد قابلية استرداد الذمم التجارية المدينة فإن الشركة تأخذ في الاعتبار أي تغير في جودة الائتمان للذمم التجارية المدينة من تاريخ الائتمان أولياً وحتى تاريخ المركز المالي. وبالتالي تعتقد الإداره أنه لا يوجد حاجة لزيادة مخصص خسائر مخاطر إئتمانية متوقعة.

شركة زافير للتجارة العامة
شركة الشخص الواحد (ش.ش.و)
دولة الكويت

بيانات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

7. نقد وارصدة لدى البنوك

2020	2021	
دinar كويتي	دinar كويتي	نقد وارصدة لدى البنوك
496	551	
496	551	

8. رأس المال

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 1,000 دينار كويتي مقسماً إلى عدد 100 حصن ، قيمة كل حصة 10 دينار كويتي وجميعها حصن نقدية موزعة على النحو التالي:

المبلغ	عدد	
دinar كويتي	الحصن	سعده حمود مبحج الرشيد
1,000	100	
1,000	100	

9. احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته اللاحقة وعقد تأسيس الشركة يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني، ويجوز وقف هذا التحويل بناءً على قرار صاحب الشركة عندما يزيد رصيد الاحتياطي عن نصف رأس مال الشركة. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون.

10. دائنون وارصدة دائنة أخرى

2020	2021	
دinar كويتي	دinar كويتي	دائنون تجاريون
1,289	1,501	
814	1,104	مصاريف مستحقة
2,103	2,605	

شركة زافير للتجارة العامة
شركة الشخص الواحد (ش.ش.و)
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

11. مصاريف إدارية وعمومية

	2020	2021
دinar كويتي	دinar كويتي	دinar كويتي
6,041	6,958	
2,160	4,200	
3,310	729	
11,511	11,887	

12. الأدوات المالية إدارة المخاطر المالية

نظرة عامة

نتيجة لاستخدام الأدوات المالية، تتعرض الشركة للمخاطر التالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرض الشركة لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف الشركة و سياساتها وأنشطتها نحو قياس تلك المخاطر وإدارتها وكيفية إدارة الشركة لرأس المال.

يتولى صاحب الشركة المسئولية العامة لإعداد والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر لدى الشركة. إن الإدارة العليا للشركة مسؤولة عن تطوير سياسات إدارة المخاطر بالشركة ومراقبتها. وترفع الإدارة العليا للشركة تقارير حول أنشطتها إلى صاحب الشركة بصفة دورية.

مخاطر الائتمان

(ا)

إن مخاطر الائتمان تكمن في مخاطر عجز أحد أطراف الأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته مما يتسبب في تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. تتمثل الموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان بشكل أساسي في مدينون تجاريين.

التعرض لمخاطر الائتمان

القيمة الدفترية للموجودات المالية تمثل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان.

وفيما يلي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان للموجودات المالية كما في تاريخ بيان المركز المالي:

	2020	2021
دinar كويتي	دinar كويتي	دinar كويتي
1,725	2,184	

مدينون تجاريون

كما في 31 ديسمبر 2021، إن كافة مبالغ المدينون التجاريين منتظمة. تقوم الإدارة بمراقبة التعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن المدينون التجاريون بصفة دورية، وتعتبر إدارة الشركة أن هذه الأرصدة قابلة للإسترداد.



(ب) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. وتنشأ مخاطر السيولة بشكل أساسي في دائنون تجاريين. تقوم الشركة بإدارة السيولة لديها بهدف التأكيد، حسب الإمكان، من توافر السيولة الكافية لتلبية التزاماتها عند استحقاقها في الظروف العادلة وأوقات العسر المالي، وذلك دون تكبّد أية خسائر غير مقبولة أو التعرض لمخاطر المسار بسمعة الشركة.

فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية غير المشتقة كما في تاريخ بيان المركز المالي:

12/31/2021

الاستحقاقات التعاقدية غير المخصومة

القيمة الدفترية	عند الطلب	أقل من سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
1,501	-	1,501	-	1,501

12/31/2020

الاستحقاقات التعاقدية غير المخصومة

القيمة الدفترية	عند الطلب	أقل من سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
1,289	-	1,289	-	1,289

تعتقد الإدارة بأن القيمة العادلة للمطلوبات تحت الطلب لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية وعليه لم يتم خصم هذه المطلوبات.

تقوم الشركة بالحد من مخاطر السيولة لديها عن طريق المراقبة المستمرة للتأكد من وجود أرصدة نقدية كافية للوفاء بالإلتزامات المستحقة. إضافة إلى ذلك، تحفظ الشركة بمبالغ كافية من النقد والأرصدة لدى البنوك لإدارة رأس المال العامل بالإضافة إلى السحب من صاحب الشركة كلما كان ذلك ضرورياً.

كما في تاريخ البيانات المالية، لا يوجد لدى الشركة أية مطلوبات مالية مشتقة.

(ج) مخاطر أسعار السوق

تتمثل مخاطر اسعار السوق في مخاطر التقلبات في أسعار السوق مثل أسعار الأسهم ومعدلات الفائدة والصرف الأجنبي على التي ستؤثر في دخل الشركة أو قيمة الأدوات المالية المملوكة لها. إن الهدف من عملية إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرضات لمخاطر السوق وضبطها في إطار حدود مقبولة، مع الأخذ في الاعتبار الوصول إلى الحد الأقصى من العوائد.



مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للشركة نتيجة التغيرات في معدل الصرف الأجنبي.

كما في تاريخ البيانات المالية، ليس لدى الشركة صافي موجودات مالية مقومة بعملات أجنبية وبالتالي، لا تتعرض الشركة لمخاطر العملة.

مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في مخاطر التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار الأسهم بالسوق سواء كان ذلك بسبب عوامل محددة لاستثمار فردي أو الجهة المصدرة أو كافة العوامل المؤثرة على جميع الأدوات المتداولة في السوق.

كما في تاريخ البيانات المالية، لا تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الأسهم.

مخاطر معدل الفائدة

إن مخاطر معدل الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للشركة نتيجة التغيرات في معدلات العائد بالسوق.

تشمل مخاطر معدل الفائدة من احتمالية تأثير قيمة الأدوات المالية بالتغييرات في معدل الفائدة.

كما في تاريخ البيانات المالية، لا يوجد لدى الشركة أي موجودات ومطلوبات مالية تحمل فائدة، ولذلك فإن الشركة غير معرضة لمخاطر معدل الفائدة.

ادارة رأس المال

(د)

إن سياسة الشركة هي الحفاظ على قاعدة رأس المال قوية للحفاظ على ثقة الدائنين والسوق وتنمية الأعمال المستقبلية. تقوم الإدارة التنفيذية بمراقبة العائد على رأس المال الذي تعرفه الشركة على أنه صافي الإيرادات التشغيلية مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية. تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات عليه، في ضوء المتغيرات في الظروف الاقتصادية.

لا توجد تغيرات في منهجية الشركة في إدارة رأس المال خلال السنة الحالية.

لا تخضع الشركة لمتطلبات رأس مالية مفروضة خارجياً باستثناء الحد الأدنى من متطلبات رأس المال المنصوص عليه في قانون الشركات التجارية الكويتي بشأن الشركات ذات المسئولية المحدودة.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

(هـ)

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن استبدال الأصل به أو سداد التزام بين أطراف ذات معرفة ورغبة في معاملات على أساس متكافئة. ومن المفهوم ضمنياً في تعريف القيمة العادلة افتراض الاستمرارية لأعمال الشركة وعدم وجود نية أو حاجة للتصفيه أو تقليص عملياتها بشكل مادي أو أن تتولى معاملات بشروط غير ملائمة.

ت تكون الأدوات المالية من الموجودات والمطلوبات المالية.

تتمثل الموجودات المالية في مدينون تجاريين. تتمثل المطلوبات المالية في دائنون تجاريين.

لا تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بشكل جوهري عن قيمهم الدفترية.

لا يوجد لدى الشركة أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة ضمن بيان المركز المالي، وبالتالي لم يتم عرض الإيضاح الخاص بتسلسل القيمة العادلة.

13. أحداث هامة

انتشرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما أدى إلى تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية. وتبينت جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) في شوك على الصعيد العالمي. وأعلنت السلطات المالية والنقدية، المحلية والدولية على السواء، عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة. قامت الشركة بتكوين فريق عمل لتقدير الآثار المتوقعة على أعمال الشركة داخل دولة الكويت وخارجها (إن وجدت)، وإجراء دراسة أولية بفرض مراجعة وتقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بالاحتياجات التشغيلية، لضمان استمرار تشغيل عقود الشركة دون انقطاع. وقد طلبت حالات عدم التأكيد الناجمة عن تفشي فيروس كورونا (كوفيد - 19) تحديث المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021 وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناء على مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ بالنظر إلى التطور السريع للوضع، وأخذت الشركة في الاعتبار تأثير التقلب العالي في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية، عند تحديد شدة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. بالإضافة إلى ذلك فقد أعطت الشركة اعتبارات خاصة فيما يتعلق بتأثير (كوفيد - 19) على العوامل الكيفية والكمية عند تحديد ما إذا كانت هناك مؤشرات لانخفاض في القيمة للأصول غير المالية، والتي انعكست نتائجها على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المثبتة في هذه القوائم المالية وعلى تقدير الانخفاض في قيمة الأصول غير المالية كما في ذلك التاريخ.

لقد أخذت الشركة في الاعتبار التأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المدرجة لأصولها المالية وغير المالية وتعد هذه أفضل تقديرات الإدارة في ظل المعلومات المتاحة حالياً، وبالرغم من ذلك تظل هذه المبالغ المدرجة ذات حساسية عالية للتقلبات السوق. كما أجرت إدارة الشركة تقييمها لقدرتها على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، ولديها القناعة بأن لدى الشركة الموارد الكافية لاستمرار أعمالها في المستقبل القريب. علاوة على ذلك فإن الإدارة ليس لديها أي شكوك جوهرية في مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. لذلك، لا تزال الشركة تعتد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

